**قيمة التداولات العقارية خلال العام 2021**

**أعلن قسم العلاقات العامة والإعلام بجهاز المساحة والتسجيل العقاري أن حجم التداول العقاري قد بلغ خلال العام المنصرم 2021م (1,046,162,080) مليار وستة وأربعين مليون ومائة و أثنين وستين ألفاً وثمانين دينارا بحرينيا، أي بنسبة زيادة تقدر بـ46 % مقارنة بالعام 2020، والذي بلغ فيه حجم التداول العقاري (717,436,872) سبعمائة وسبعة عشر مليونًا وأربعمائة وستة وثلاثين ألفاً وثمانمائة و اثنين وسبعين دينارا بحرينيا، وتعتبر هذه الزيادة مؤشرا على نمو كبير في التداول العقاري خلال عام 2021م.**

**و بلغت قيمة التداولات العقارية للبحرينيين خلال الفترة من يناير إلى نهاية ديسمبر من العام المنصرم؛ 950 مليونا و 225 ألفا و 685 دينارا بحرينيا بنسبة زيادة تقدر بـ37 % مقارنة بقيمة تداولاتهم العام 2020 و التي بلغت 681 مليونا و 896 ألفا و 13 دينارا بحرينيا.**

**و بالنسبة لقيمة التداولات العقارية للخليجيين خلال الفترة نفسها من العام الماضي فقد بلغت 38 مليونا و 180 ألفا و 220 دينارا بحرينيا بنسبة زيادة تقدر بـ3 % مقارنة بقيمة تداولاتهم العام 2020 التي بلغت 14 مليونا و 896 ألفا و 598 دينارا بحرينيا.**

**و فيما يخص التداولات العقارية للأجانب في الفترة ذاتها فقد بلغت 57 مليونا و 756 ألفا و 175 دينارا بحرينيا بزيادة قدرها 5% مقارنة بقيمة تداولاتهم العام 2020 و التي بلغت 20 مليونا و 644 ألفا و 261 دينارا بحرينيا.**

**كما بلغت معاملات التسجيل العقاري عددا غير مسبوق، حيث وصلت حتى نهاية عام 2021 (26136) ستة وعشرين ألفا ومائة وستة وثلاثين معاملة أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 35% عن العام الذي سبقه وهو عام 2020 حيث بلغ عدد المعاملات فيه (19405) تسعة عشر ألفا وأربعمائة وخمس معاملات.**

**وتأتي هذه النتائج الإيجابية بفضل ما يتم اتخاذه من إجراءات حكومية مرنة تتواكب مع ما يطرأ على القطاع العقاري والاقتصادي من تغيرات، تحقيقاً لرؤى وتطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وتوجيهاته السديدة نحو تحقيق أفضل الظروف والنتائج التي من شأنها تطوير ونمو القطاع الاقتصادي، و بفضل السياسات والإجراءات التنفيذية للحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، الهادفة إلى تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة لتتواكب مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، من أجل تحقيق الاستقرار وديمومة النمو القائم على الاتزان، والتوجهات الاقتصادية القائمة على التشريع القانوني والشفافية و تعبّر هذه النتائج عما يتوفر لدى المتداولين والمستثمرين البحرينيين والأجانب من ثقة كبيرة شجعتهم، للاستثمار والتداول في مملكة البحرين.**